مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/21

نازحو عشوائيات بزيبز
نحو حلول مستدامة وعودة آمنة ومستقرة

د. احمد قاسم مفتن

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

نازحو عشوائيات بزيبز: نحو حلول مستدامة وعودة آمنة ومستقرة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات hالاجتماعية

الاصدار / سياسات

الموضوع / التعليم والمجتمع

د. أحمد قاسم مفتن / باحث أول، خبير واستشاري في مركز البيان للدراسات والتخطيط، مدير قسم البحوث والدراسات في وزارة الهجرة، تدريسي محاضر في جامعة بغداد – كلية الآداب- قسم علم الاجتماع

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

توطئة مفتاحية ومسالك منهجية

على الرغم من مضي أكثر من (10) سنوات على دخول عصابات داعش الإرهابية إلى بعض المناطق في العراق، أو تنفيذها غارات ومعارك بغرض اجتياح بعضها الآخر، ومن بينها (جرف الصخر وعامرية الفلوجة)، ومن ثم مضي ما يقرب من (7) سنوات على تحريرها واستقرارها وإزالة الخطر عنها، فإن النازحين إلى منطقة بزيبز ما زالوا مستمرين في نزوحهم. فعلى الرغم من سوء الأحوال المعيشية، وتردي أو قلة توفر الخدمات الأساسية (الماء، والكهرباء، والسكن اللائق، والصحة، والتعليم، وفرص العمل... إلخ)، فإنهم ما زالوا عالقين في النزوح، ويتطلعون إلى حلول مستدامة تتأرجح بين أمل العودة أو خيارات الاستقرار والاندماج.

في أغلب الأحيان، تؤدي المشكلات المستعصية إلى النزوح المطول، كما يعمل النزوح المطول على إحداث مشكلات جديدة، وفي بعض الأحيان يساعد على التكيف وتغيير التوجهات، مما يولد حلولاً ومعالجات، وفي أحيان أخرى يسهم في تشكيل مشكلات مستعصية جديدة.

وبشكل عام، تشير الأدبيات العالمية إلى أن الحلول الدائمة لحالة النزوح تتمثل في العودة الطوعية إلى منطقة الأصل، أو الاستقرار الطوعي في منطقة النزوح، أو الاستقرار الطوعي في منطقة ثالثة، والذي يسمى أيضاً إعادة التوطين والاندماج. ويُعد تحقق أيٍّ من هذه الحلول إنهاءً لحالة النزوح ونزع صفة النزوح

عن السكان، لكن بشرط انتفاء الحاجة إلى الحماية الناجمة عن النزوح، وأن يتمتع النازحون بحقوقهم من دون تمييز بسبب نزوحهم. وفي السياق العراقي، وصف المستشار الدولي الخاص المعني بالحلول الدائمة في العراق، أن العراق من بين البلدان الستة عشر التي تتوافر فيها الظروف اللازمة للحث على إيجاد حلول تقودها الحكومات وتدعمها ظروف التنمية، مما يستدعي إعادة توجيه النهج واستثمار الجهود لصالحها. فبعد عودة نحو (خمسة ملايين) نازح في عموم محافظات البلاد على مدى السنوات العشر الماضية، ينبغي أن تتجه جميع الجهود الآن نحو التركيز على «حلول الميل الأخير» لمشكلة النزوح المطول فيما تبقى من الحالات.[1]

علمياً ومنهجياً، يتطلب تحقيق ذلك العمل على دراسة حالة كل منطقة بذاتها، ومشاركة النازحين أنفسهم في توليد الحلول وتقبلها، ناهيك عن أهمية دور الحكومات المحلية والمجتمعات المضيفة في مناطق (الأصل، والنزوح، والبديلة) في تحقيق الاستقرار وإعادة الاندماج، فضلاً عن دور المؤسسات القطاعية والمنظمات الدولية الساندة والشريكة في تنسيق الجهود وتكامل الأدوار.

وفقاً لما تقدم، تمثل الدراسة الحالية محاولة جادة للتعرف على نوايا النازحين في العودة إلى منطقة الأصل، أو الاستقرار في منطقة النزوح، أو الاستقرار في منطقة أخرى بديلة. وللغوص

1. منظمة الهجرة الدولية IOM))، مجموعة العمل الفنية من أجل الحلول الدائمة، الحلول الدائمة في العراق: النشرة الإخبارية، آذار،2023، ص2.

في تحديد أبرز المتطلبات والاحتياجات الضرورية لتحقيق ذلك، فضلاً عن تحديد أبرز المعوقات والمشكلات التي تحول دون صناعة الحلول الدائمة، تركز الدراسة أيضاً على التعرف على أهم المتطلبات الآنية لتسيير الحياة وتوفير سبل العيش في منطقة النزوح.

اعتمدت الدراسة الحالية منهجية مراجعة الأدبيات ذات الصلة، فضلاً عن تعقب البيانات والتقارير المعتمدة لدى وزارة الهجرة والمهجرين، والمعلومات التي يحوزها المسؤولون عن الملف والعاملون عليه، فضلاً عن مراجعة العشرات من البرامج التلفزيونية والتقارير الاستقصائية والمقابلات المصورة مع النازحين والمسؤولين في بيئة النزوح. كما تم تصميم استبانة تضمنت (12) سؤالاً محورياً يغطي أهداف الدراسة وغاياتها، وُجِّهت إلى أرباب العوائل النازحة في منطقة عشوائيات بزيبز، وبواقع (100) مقابلة ناجحة مع النازحين من منطقة جرف الصخر، و(100) مقابلة ناجحة مع النازحين من عامرية الفلوجة.

كما تم تصميم قاعدة بيانات إلكترونية على منصة أور، مما سهل جمع البيانات والمعلومات إلكترونياً باستخدام الأجهزة اللوحية، وإجراء المقابلات المباشرة وجهاً لوجه مع المبحوثين. وشارك نحو (10) باحثين في جمع البيانات والمعلومات من الميدان. كما استغرق تنفيذ الدراسة، بجانبيها النظري والميداني، نحو ثلاثة أشهر. تسعى الدراسة الحالية إلى التوصل إلى حلول ومعالجات،

واقتراح برامج وأنشطة عملية قابلة للتطبيق تساعد في ابتكار حلول مستدامة، وتحقيق عودة واستقرار آمنين، وترتكز على خيارات النازحين أنفسهم.

خصائص المجتمع المدروس

قرية بزيبز هي إحدى القرى التابعة لعامرية الفلوجة في محافظة الأنبار في العراق. تقع القرية جنوب شرق الأنبار، وتبعد عن العامرية ما يقرب من (20) كم، وعن الفلوجة نحو (50) كم، وتحاذي محافظتي بغداد وبابل، إذ تمثل القرية نقطة التقاء بين المحافظات الثلاث. اسمها الرسمي، وفقاً للسجل العقاري، هو (مقاطعة واحد بزيبز والعجير). أغلب سكانها من عشيرة آلبوعيسى القيسية، ويُسمَّون باللهجة الأنبارية (العويسات). ويُعد الشيخ بزيبز محروت مؤسس القرية عام 1955، وقد سُمِّيت القرية باسمه.[2]

يقسم نهر الفرات القرية إلى ضفتين، الضفة الشامية وضفة الجزيرة. اشتهرت القرية بجسرها الذي صار معبراً رئيساً لسكان محافظة الأنبار، فضلاً عن النازحين أو المتنقلين بين محافظة الأنبار ومحافظة بغداد بعد سيطرة (داعش) على أغلب المناطق في المحافظة، فضلاً عن معارك التحرير، إذ صمدت بزيبز بوجه الإرهاب ولم يتم دخولها، لذا احتضنت النازحين والفارين من المعارك

2 . ويكيبيديا الموسوعة الحرة، بزيبز، آخر تحديث للنشر 16 يونيو 2024، شوهد بتاريخ 0/1/2025، وعلى الرابط الألكتروني:

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B2%D9%8A%D8%A8%D8%B2

والباحثين عن الأمن. جسر بزيبز هو جسر عائم، اشتهر الجسر وذاع صيته بعد حدوث نزوح جماعي لآلاف من أهالي محافظة الأنبار والمناطق المحاذية لها والقريبة منها وتجمعوا قربه.[3]

يُقدَّر عدد سكان القرية بنحو (7000) نسمة، ويعتمد سكانها على الزراعة وتربية المواشي والأغنام مصدراً رئيساً لمعيشتهم، فضلاً عن وجود عشرات الموظفين والضباط والأكاديميين وحملة الشهادات. وتمتد مساحة بزيبز من منطقة صدر اليوسفية التابعة لمحافظة بغداد، وصولاً إلى منطقة الهريمات التابعة لقضاء عامرية الصمود.[4]

وصف تجمعات النازحين في بزيبز

منذ عام 2014، وفد آلاف النازحين إلى منطقة بزيبز، وينقسمون، بصورة عامة، إلى فئتين: نازحون من داخل المحافظة (بين أقضيتها ونواحيها)، وهم نازحو عامرية الصمود، وجميعهم من عشيرة العويسات. أما الفئة الأخرى، فتتمثل بالنازحين الوافدين من خارج

3. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، جسر بزيبز، جسر عائم يربط الأنبار ببغداد، شوهد بتاريخ 13/1/2025، وعلى الرابط الألكتروني:

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%B3%D8%B1_%D8%A8%D8%B2%D9%8A%D8%A8%D8%B2

4. أحمد الدليمي، بزيبز: قرية أنبارية تكاتف أبناؤها دعماً للنازحين ورفضاً للإرهاب، نشر بتأريخ 6/4/2022، شوهد بتأريخ 3/5/2025، على الرابط الألكتروني:

https://ina.iq/ar/reports/157674--.html

المحافظة، وهم نازحو جرف النصر في محافظة بابل، وجميعهم من عشيرة الجنابات. ويبعد أول تجمع للنازحين نحو ثلاث كيلومترات عن جسر بزيبز. وقد مثَّل موقع المخيم المركزي، عند تدفق النازحين في بداية الأزمة، اختياراً استراتيجياً؛ إذ يقع بالقرب من الجسر الذي يربط بين محافظتي الأنبار وبغداد، مما مكَّن المقيمين فيه من الوصول سريعاً إلى مناطق أكثر أماناً في حال اقتراب خطوط الصراع من أماكن وجودهم. كما أتاح لهم الاستفادة من الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات المتوافرة في بغداد أو الأنبار، بحسب الحاجة ومستوى الأمان اللازم للوصول إليها.[5]

بعد ذلك، امتدت التجمعات العشوائية واتسعت على مساحة تُقدَّر بنحو (17–20) كم، مستفيدةً من أراضٍ واسعة صالحة للزراعة وتربية المواشي ورعيها، وهي بيئة تماثل، إلى حدٍّ ما، مناطقهم الأصلية. كما تمتاز المنطقة بالتوافق الديني والقومي والمذهبي، ولدى بعضهم العشائري، بين النازحين والمجتمع المضيف، فضلاً عن قربها من الخدمات وشبكات الطرق، وتمتعها بالأمن والاستقرار.

يتوزع النازحون في المنطقة على شكل تجمعات تقسم إلى (10) قطاعات متباعدة، تحتوي تلك القطاعات على ما يقرب من

5 . المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مفوضية اللاجئين توفر المأوى للعراقيين المهجرين جراء الصراع في الانبار، آخر تحديث للنشر 21 أكتوبر2015، شوهد بتاريخ 13/1/2025، وعلى الرابط الإلكتروني: https://www.unhcr.org/ar/5628bf0e6

(1500-1750) عائلة، ما يقرب من (650) عائلة مسجلة في قواعد بيانات وزارة الهجرة من أول النزوح، ونحو (850) عائلة منشطرة نتيجة الزوج خلال مدة النزوح. أغلب العوائل يسكنون الخيام، لكن بعضهم شيَّد بيوتاً من الطين أو البلوك أو الكرفانات المعدنية أو الخشبية. كما أن معظمهم من ذوي الدخل المحدود (وبعضهم من ذوي الدخل المعدوم)، الذي لا يسد احتياجاتهم الرئيسة. وقبل النزوح، كان أغلبهم يعمل في الزراعة ويعتاش على بيع المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات ورعيها، وبعد نزوحهم وتركهم منطقة الأصل تدهورت أوضاعهم المعيشية، وأصبحوا بالكاد يحصلون على متطلبات معيشتهم اليومية.[6]

تحظى تلك العوائل باهتمام ورعاية وزارة الهجرة والمهجرين/ دائرة شؤون الفروع/ فرع محافظة الأنبار، من خلال جملة من الإجراءات، من أبرزها تقديم المساعدات الإغاثية، وتيسير الإجراءات الإدارية والخدمية، بالتنسيق مع الجهات المعنية، لتوفير الخدمات الأساسية، مثل: (الماء، والكهرباء، والصحة، والتعليم... إلخ). كما افتتح فرع الأنبار مكتبين في مناطق وجود النازحين، وتمت تسمية موظفين للعمل فيهما بهدف تقديم الخدمات، ومتابعة أوضاع النازحين ورصد احتياجاتهم، وهما:[7]

6 . موقع المعرفة، بزيبز، آخر تحديث للنشر بتاريخ 17 ديسمبر 2024، شوهد بتاريخ 10/1/2025، وعلى الرابط الألكتروني: https://www.marefa.org/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85_%D8%A8%D8%B2%D9%8A%D8%A8%D8%B2

7 . عامر عباس زغير- مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة، تقرير عن

1- المكتب الإداري:

يقوم فريق المكتب الإداري بمتابعة وتقييم احتياجات النازحين والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من المؤسسات الحكومية والمنظمات لتوفير احتياجات النازحين المتعلقة بالتوثيق والتنظيم الإداري وحل المشكلات.

2- المكتب الإغاثي:

ويتبنى الفريق عملية توزيع المساعدات الغذائية والصحية على العوائل النازحة في العشوائيات وبشكل دوري.

- كما يوجد في العشوائيات مساحة صديقة للطفل، تتوفر فيها احتياجات الاطفال لدعم الجانب النفسي للطفل.
- وتوجد في العشوائيات ايضاً قاعة مخصصة لإقامة الورش واللقاءات والانشطة الأخرى التي يقوم بها فرع الأنبار لصالح النازحين.

أما الخدمات المقدمة للنازحين فتتمثل بالآتي:

1. توزيع المواد الإغاثية الغذائية والصحية.
2. استبدال الخيم بشكل دوري في كل عام أو عند تلف الخيمة.
3. إقامة ورش توعوية وتثقيفية بالتنسيق مع المنظمات الدولية.

النازحين في عشوائيات بزيبز، مرفوع لمعالي وزير الهجرة، 2025.

4. دفع أجور مشغلي مضخات المياه ومحطات التصفية (RO).
5. دفع أجور العاملين على رفع النفايات في العشوائيات ونقلها إلى محل الطمر الصحي.
6. العمل على نقل العوائل التي تسكن في العشوائيات إلى الأماكن التي يرغبون في السكن فيها، من خلال التنسيق مع الجهات المعنية، وكذلك التنسيق مع منظمة الهجرة الدولية (IOM) حول توفير تخصيصات مالية تصل إلى (1,500,000) مليون وخمسمائة ألف دينار للعائلة الواحدة الراغبة بالانتقال والاستقرار في مكان آخر، إذ تم دمج عدد من العوائل في مناطق أخرى ضمن أقضية المحافظة، بواقع (108) عائلات، يمثلون نحو (540) فرداً، والعمل مستمر بحسب الرغبة.
7. التنسيق مع وزارة الداخلية لغرض إصدار البطاقات الموحدة للنازحين في عشوائيات بزيبز، في إطار تبسيط الإجراءات الحكومية.

الحلول الدائمة: تعقب المفهوم والمؤشرات

يُعد الوصول إلى الخدمات العامة أمراً بالغ الأهمية للنازحين داخلياً، وذلك ليتمتعوا بحياة كريمة، وللحد من مخاطر الحماية التي قد يتعرضون لها، فضلاً عن منحهم الفرصة للاعتماد على أنفسهم، كما أنه يُعد جزءاً من المسار المؤدي إلى الوصول إلى حل دائم.

يمكن التوصل إلى الحل الأمثل لمشكلة النزوح عندما يتمكن

النازحون داخلياً من الاستفادة من حقوقهم بشكل كامل، والتغلب على أي احتياجات متعلقة بنزوحهم، واندماجهم في المجتمع، سواء أكان ذلك في منطقتهم الأصلية، أم في منطقة النزوح، أم في أي مكان آخر. لذا، من المهم إبلاغ النازحين داخلياً بتلك الخيارات، وأن تكون السلطات ووكالات المساعدة قادرة على تقديم الدعم الذي يسهم في تحقيق تلك النوايا، حتى وإن كانت البيئة الخارجية، في حينها، غير مؤاتية للتوصل إلى حل.[8]

جرى تعريف الوصول إلى الحلول الدائمة للنازحين لأول مرة في عام 2010، وذلك من خلال محاولات إطار عمل اللجنة الخاصة بالحلول الدائمة للنازحين، إذ تمت صياغة التعريف على النحو الآتي: إن التوصل إلى حل دائم يحدث عندما لا تكون للنازحين احتياجات محددة للمساعدة والحماية ترتبط بنزوحهم، وحين يتمكنون من التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم من دون تمييز بسبب نزوحهم.[9]

وبصياغة أخرى، لا يمكن القول بأنه تم تحقيق حل دائم للنازح حتى «يصبح النازحون في غير حاجة لحماية معينة بسبب النزوح،

8 . ماثيو هيمسلي، كيف عاش النازحون داخلياً في العراق وسوريا واليمن؟ تجربة الوصول إلى الخدمات والمساعدات أثناء النزوح، المجلس الدنماركي للاجئين- الشرق الأوسط، منظمة AFS اليمن، منظمة حواء، منظمة ميرسلان، مؤسسة آفاق شبابية، 2024، ص3 و10.

9 . المنظمة الدولية للهجرة في العراق، وصول النازحين في العراق إلى الحلول الدائمة: ست سنوات من النزوح، 2021، ص2.

وأن النازحين يستطيعون التمتع بحقوقهم من غير تمييز ناتج عن نزوحهم».[10] وبهذا فإن الحل الدائم يتطلب الحصول على حقوق الحماية والأمان الاقتصادي والاجتماعي وحرية التنقل، والذين كان قد فقدهم النازح جراء النزوح.

إن الاندماج بوصفه حلاً دائماً هو عملية معقدة، خصوصاً في حال كون النزوح ناتجاً عن الصراع، لأنه في الكثير من الحالات يمكن أن يشمل حل مسببات وآثار النزوح المرتبطة بالسلام والأمن والسيادة الوطنية والمعاملة بالمساواة والتوزيع العادل للموارد. وهذا يقتضي التنسيق بين جهات متعددة في البلد، فضلاً عن المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني والمتضررين من النزوح. وبذلك، فإن إيجاد حل مستديم يمكن أن يكون طويلاً ومعقداً، لا سيما في بلد كالعراق بظروفه وتعقيداته.

ولهذا، كيف لنا أن نؤشر ونستدل على أن الحل يمثل حلاً دائماً؟ أو، بصياغة أخرى، ما العناصر الواجب توافرها ليكون الحل دائماً ومستديماً؟ ولتحقيق ذلك، تم تطوير إطار لوضع حقوق النازحين في الحلول الدائمة بناءً على طلب الأمين العام السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً. ويشتمل الإطار على إسهامات الحكومة والمانحين والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومنظمات النازحين داخلياً، وذلك من خلال الاسترشاد بالقانون الإنساني الدولي، الذي يعكس

10. المنظمة الدولية للهجرة- العراق، النزوح الداخلي في العراق: معوقات الاندماج، 2013، ص13.

مقاربةً قائمةً على حقوق الإنسان، بهدف إيجاد مجموعة من المعايير للأطراف المعنية لتقييم ما إذا كان قد تم إنجاز الحل الدائم والاستدلال على تنفيذه.[11]

وقد صيغ هذا الإطار لمساعدة الحكومات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني على فهم حلول النزوح وإيجاد السبل الكفيلة بمساعدة النازحين على تحقيق تلك الحلول. ويحدد الإطار ثمانية معايير اتُّخذت تدابيرَ لتحديد مدى التوصل إلى حل دائم، مع وصف موجز لكل معيار، والنتائج المستخلصة من دراسة المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون لقياس مؤشرات كل معيار من تلك المعايير. وفيما يأتي مقتطفات من تلك المعايير:[12]

1-السلامة والأمن: ويقصد به أن يتمتع النازحون داخلياً الذين توصّلوا إلى حل دائم بالسلامة الجسدية والأمن، على أساس الحماية الفعالة التي تقدمها السلطات الوطنية والمحلية. ويشمل هذا الحماية من التهديدات التي سببت النزوح في المقام الأول، أو قد تتسبب في نزوح جديد. وينبغي ألا تكون حماية

11 . معهد بروكنجز، إطار عمل الحلول الدائمة للنازحين داخلياً، جامعة بيرن حول النزوح الداخلي، نيسان 2010، على الرابط الألكتروني: https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/IASC%20Framework%20DS%for%20IDPs.pd

12 . United Nations, General Assembly, Report of the Representative of the Secretary-General on the human rights of internally displaced persons, Walter Kälin: Framework on Solutions for Internally Displaced Persons A/HRC/13/21/Add.4, (9 February 2010), p. 1.

النازحين داخلياً الذين توصلوا إلى حل دائم أقل فعالية من الحماية المقدمة للسكان في مناطق البلد الأخرى التي لم تتأثر بالنزوح. وفي حين أنه قد يتعذر، في الغالب، تحقيق السلامة والأمن على نحو مطلق، فينبغي ألا يتعرض النازحون داخلياً للهجمات، أو المضايقة، أو التهديد، أو الاضطهاد، أو أي شكل آخر من الإجراءات العقابية عند عودتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية أو توطنهم في مكان آخر من البلد. كما تتاح للنازحين داخلياً الذين توصلوا إلى حل دائم إمكانية الوصول الكامل وغير التمييزي إلى الآليات الوطنية والمحلية للحماية، بما في ذلك الشرطة، والمحاكم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والخدمات الوطنية لإدارة الكوارث.

2- مستوى مناسب للمعيشة: ويُراد به أن يتمتع النازحون داخلياً الذين توصلوا إلى حل دائم، من دون تمييز، بمستوى معيشة لائق، بما في ذلك الحد الأدنى من المأوى، والرعاية الصحية، والغذاء، والمياه، وغيرها من سبل البقاء. ويتطلب تحقيق مستوى معيشة لائق أن يكون لدى النازحين داخلياً الحد الأدنى الأساسي من إمكانية الوصول الكافي، وعلى أساس مستدام، إلى الأغذية الأساسية، والمياه الصالحة للشرب، والمأوى الأساسي والسكن، والخدمات الطبية الأساسية، بما في ذلك الرعاية اللاحقة للاعتداء الجنسي وغيرها من خدمات رعاية الصحة الإنجابية، والمرافق الصحية، والتعليم الابتدائي الأساسي على الأقل. كما يمكن للنازحين داخلياً الذين توصلوا إلى حلول دائمة الوصول إلى الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان

الاجتماعي، وغيرها من تدابير الرعاية الاجتماعية، على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين ذوي الاحتياجات المماثلة.

3- سُبل كسب العيش وفرص العمل: وتعني أن تتاح للنازحين داخلياً الذين وجدوا حلاً دائماً إمكانية الوصول أيضاً إلى فرص العمل وسبل كسب العيش. ويجب السماح لهم بتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما حيثما لا تكفل برامج الرعاية الاجتماعية العامة تلبية هذه الاحتياجات. وقد لا يكون من الممكن دائماً لجميع النازحين داخلياً الحصول على فرصة عمل أو استعادة سبل كسب عيشهم السابقة. غير أنه يجب ألا يواجه النازحون داخلياً عقبات تحول دون وصولهم إلى فرص العمل وسبل كسب العيش، على قدم المساواة مع باقي المواطنين.

4- السكن والأراضي والممتلكات: وتشمل أن تتيسر للنازحين داخلياً الذين توصلوا إلى حل دائم إمكانية الوصول إلى الآليات الفعالة لاسترداد مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم في الوقت المناسب، بغض النظر عما إذا اختاروا العودة أو فضلوا الاندماج محلياً أو التوطين في مكان آخر من البلد. ويمتد الحق في استعادة الممتلكات أو التعويض ليشمل جميع النازحين، بمن فيهم الرجال والنساء والأطفال، الذين فقدوا حقوق الملكية أو الحيازة أو غيرها من حقوق الوصول إلى مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم، سواء كانت لديهم حجج أو مستندات ملكية، رسمية أو غير رسمية، أو كانت حقوقهم قائمة على أساس الاستخدام

أو الإشغال غير المتنازع عليه. وليس من الضروري استكمال هذه العملية استكمالاً تاماً قبل أن يكون بالإمكان القول إن النازحين داخلياً قد وجدوا حلاً دائماً. والعامل المحدد هو أن تتيسر لهم إمكانية الوصول إلى آلية فعالة وميسورة لاسترداد الممتلكات والتعويض، وأن يكون باستطاعتهم الإقامة بسلامة وأمان خلال المدة المؤقتة لحين تحقيق ذلك.

5- الوثائق الشخصية وغيرها من الوثائق: ويقصد بها أن تتاح للنازحين داخلياً الذين توصلوا إلى حل دائم إمكانية الحصول على الوثائق الشخصية وغيرها من الوثائق اللازمة للتمتع بحقوقهم القانونية وممارستها، ومن ذلك، على سبيل المثال، الحصول على الخدمات العامة، والمطالبة بالأملاك والممتلكات، أو لأغراض التصويت، أو لأغراض أخرى ذات صلة بالحلول الدائمة. ويحق للنازحين إصدار وثائق جديدة أو الاستعاضة عن الوثائق المفقودة أثناء النزوح، من دون فرض شروط غير معقولة، من قبيل اشتراط عودة الشخص إلى محل إقامته المعتاد لاستخراج هذه الوثائق.

6- الأسر المنفصلة ولمّ الشمل: ينبغي لم شمل الأسر التي انفصلت بسبب النزوح في أسرع وقت ممكن، ولا سيما عندما ينطوي ذلك على أطفال أو أشخاص مسنين أو غيرهم من الأشخاص الضعفاء، والبحث عن حل دائم سوياً.

7- المشاركة في الشؤون العامة: ويراد بها تمكين النازحين داخلياً الذين توصلوا إلى حل دائم من ممارسة حقهم في المشاركة في

تسيير الشؤون العامة على جميع المستويات، على قدم المساواة مع السكان المقيمين، ومن دون تمييز بسبب نزوحهم. ويشمل هذا الحق حرية تكوين الجمعيات، والمشاركة على قدم المساواة في الشؤون الاجتماعية، والتصويت والترشح في الانتخابات، فضلاً عن الحق في العمل في جميع قطاعات الخدمة العامة.

8- الوصول إلى العدالة: ويُعنى به أن تُتاح للنازحين داخلياً الذين كانوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان الدولية أو القانون الإنساني، بما في ذلك النزوح التعسفي، إمكانية الوصول الكامل وغير التمييزي إلى سبل الإنصاف الفعالة والحصول على العدالة، بما في ذلك الوصول إلى الآليات القائمة للعدالة الانتقالية، والتعويضات، والمعلومات بشأن أسباب الانتهاكات. وتشمل سبل الإنصاف الفعالة الوصول المتكافئ والفعال إلى العدالة، والتعويض بصورة مناسبة وفعالة وسريعة عن الأضرار التي تعرضوا لها، والوصول إلى المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالانتهاكات والآليات المعنية بالتعويض. ويجب أن تتناول تدابير التعويض، على النحو المناسب، الانتهاكات المحددة للحقوق التي تعرض لها النازحون داخلياً، مع إيلاء الاهتمام الواجب لطبيعتها وخطورتها ونطاقها ونمطها.

خيارات التوطين والحلول الدائمة

إن أعداداً كبيرة من النازحين داخلياً ما زالوا في مناطق نزوحهم، وأغلبهم يحملون قلق الحماية والمعونة المرتبط بنزوحهم، وهذا

يعني عدم تحقيقهم حلاً دائماً لنزوحهم. وتظهر تلك القضايا من خلال صعوبة استعادة الأملاك، أو الحصول على فرص العمل، أو حتى من خلال ظروف الإقامة السيئة، أو سوء الخدمات وندرتها.

وبما أن النزوح بالنسبة إلى الفئة المستهدفة بالدراسة أصبح نزوحاً مطولاً، فإن خيارات التوطين والاندماج قد تكون أكثر تفضيلاً لدى بعض النازحين ومجتمعاتهم المضيفة التي يعيشون فيها. لذا، يجب تحديد أي من تلك الخيارات هو الأكثر ملاءمة بالفعل، من وجهة نظرهم ورغباتهم، لاتخاذه حلاً لوضع نزوحهم، طالما أنه متوافق مع المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي، وقوانين البلد، وسياسات وخطط وبرامج وزارة الهجرة والمهجرين الاتحادية. لذا، ينبغي توظيف جميع المتطلبات لتمكين النازحين من صنع خيارهم بأنفسهم.

إن الاندماج عملية معقدة، حتى وإن وُضعت الإجراءات والشروط المتعلقة بتنفيذه وفقاً للمعايير الدولية، والتي يصبح الاندماج، بتطبيقها، حلاً دائماً. فإن منظور الناس للاندماج لا يزال أقل موضوعية، وبحاجة إلى مزيد من الفهم من خلال تقديم استشارة عملية واعية من خبراء ومتخصصين للمستهدفين من النازحين، بما يضمن تحقيق الاندماج المستدام والطوعي. وإذا أردنا تطبيق الإجراءات بشكل فعال، فإن العديد من الأطراف المسؤولة تحتاج إلى فهم ما نعنيه بالاندماج بالنسبة إلى النازحين، وما هي العوائق التي يشعرون بأنها تمنعهم من الاندماج. ولا يزال هذا

الفهم، حالياً، في الإطار الأكاديمي غالباً، ولكن في المقابل، ما لم تعمل الحكومة مع المجتمعات المتضررة من النزوح، ومع الشركاء الدوليين، على مقاربات مستديمة طويلة المدى لحل وضع النزوح، فمن المستحيل الوصول إلى حلول دائمة حقيقية وآمنة ومستدامة.[13]

وفي سياق متصل، أظهرت المقابلات والبيانات المباشرة التي جمعها مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) في أربع مناطق شهدت تدفقات كبيرة للعائدين مؤخراً (القائم، والحبانية، والمحلبية، وطوزخورماتو)، وجود تباينات واضحة في مواقف المجتمعات تجاه إعادة الاندماج. وتسلط تلك النتائج الرئيسة الضوء على العوامل المجتمعية التي تؤثر في عمليات إعادة الاندماج، والتي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تصميم السياسات والبرامج المستندة إلى الأدلة في مجالات إدارة الهجرة، وبناء السلام، وتعزيز التماسك الاجتماعي في العراق بعد داعش، وهي على النحو الآتي:

1. تشكل الخلفية الصراعية للمجتمع، بما في ذلك السيطرة السابقة لتنظيم داعش، وما خلفه من دمار واسع النطاق وانتهاكات جسيمة، عاملاً أساسياً في تشكيل مواقف السكان المحليين تجاه النازحين والعائدين (المنتمين إلى داعش أو المشتبه بارتباطهم بالتنظيم، في مقابل ضحاياه والمتضررين منه).

13 . المنظمة الدولية للهجرة- العراق، النزوح الداخلي في العراق: معوقات الاندماج، مصدر سابق، ص18.

2. تلعب الانقسامات العرقية والدينية (وأحياناً العشائرية)، فضلاً عن النزاعات على السلطة، دوراً في تشكيل وجهات نظر المجتمعات حول قبول العودة أو رفضها.

3. قد تؤثر درجة الثقة في الجهات المسؤولة عن عمليات العودة أو الاستقرار، بما في ذلك الحكومة الاتحادية، والسلطات المحلية والقبلية، على كيفية استقبال العائدين في المجتمعات (الأصلية أو المضيفة الجديدة).

4. غالباً ما يُحكم على العائدين بناءً على أفعالهم خلال مدة النزاع، لكن في كثير من الحالات لا يكون لدى أفراد المجتمع معرفة مباشرة بتاريخ العائد، أو ما إذا كان قد خضع لإجراءات إعادة اندماج رسمية، أو تلقى دعماً قبل عودته. كما تؤشر النتائج إلى وجود تباين ملحوظ في مواقف المجتمع تجاه العائدين أو المستقرين القادمين من مخيمات معينة، ولا سيما مخيم الهول للاجئين في سوريا، إذ يُنظر إلى سكانه على أنهم تعرضوا لفكر داعش لمدة أطول، مما يثير مخاوف أكبر بشأن اندماجهم، مقارنة بغيرهم من النازحين في المخيمات والتجمعات الأخرى.

تُعد عودة واستقرار وإعادة اندماج العراقيين الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم داعش – سواء كانوا عائدين من داخل العراق أو من الخارج – عاملاً حاسماً في جهود بناء السلام وترسيخ الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع. ومع ذلك، تواجه هذه العودة تحديات خاصة، نظراً لما تتعرض له هذه الفئة من وصم

اجتماعي، إلى جانب المخاوف الأمنية المشروعة التي تبديها المجتمعات الأصلية أو المضيفة الجديدة. وتشير البيانات إلى أن بعض المجتمعات شهدت معدلات عودة أعلى، وكانت أكثر تقبلاً ودعماً للعائدين مقارنة بغيرها، وهو ما انعكس في مؤشرات مثل استدامة العودة، والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز التماسك المجتمعي.[14]

إن الاعتماد على الذات يمكن أن يُنظر إليه بوصفه خطوة مهمة وأساسية نحو إتمام عمليات الحلول المستدامة، ومن خلاله توصف القدرة الاجتماعية والاقتصادية للفرد أو الأسرة أو المجتمع النازح على تلبية الاحتياجات الأساسية. ويُشار غالباً إلى أن الحلول المستدامة ليست هدفاً مطلقاً فحسب، بل هي أيضاً عملية مرنة تعتمد على السياق الخاص بكل منطقة وحالة ومجموعة، والتي تحدد تدريجياً وتحد من مظاهر الضعف الناجمة عن النزوح.

معطيات الميدان: رؤى وتحليلات

❖ خصائص العينة

أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة التراكمية لأعمار أرباب الأسر ضمن الفئة العمرية (49 سنة فأقل)، التي تمثل فئة الشباب والقوى العاملة، بلغت نحو (68%) من مجموع وحدات العينة. أي إن ما يقرب من ثلثي العينة هم من فئة الشباب والقوى

14 . د. مارا ريفكين وآخرون، إعادة دمج العراقيين العائدين إلى ديارهم بعد النزاع دروس من التباين بين أربع مجتمعات، بغداد- مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2025، ص3.

العاملة النشطة، الذين يُعوَّل عليهم في العمل والبناء والتغيير، ويكونون قادرين على إعالة أنفسهم وذويهم ورعايتهم.

ويقابلهم نحو (32%) ممن تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (50 سنة فأعلى)، أي إن ما يقرب من ثلث العينة هم من فئة كبار السن، الذين تقل إنتاجيتهم وقدرتهم على العمل، ويرجح غالباً احتياجهم إلى الرعاية، وربما الإعالة، وبذلك فإنهم يصنفون ضمن الفئات الهشة.

جدول يوضح توزيع المبحوثين بحسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	نازحو جرف النصر		نازحو عامرية الصمود		المجموع	
		النسبة		النسبة	العدد	النسبة
25 - 18	3	3%	6	6%	9	4,5%
26 - 33	13	13%	17	17%	30	15%
34 - 41	24	24%	26	26%	50	25%
42 - 49	23	23%	24	24%	47	23,5%
50 - 57	23	23%	21	21%	44	21%
58 فأعلى	14	14%	6	6%	20	10%
المجموع	**100**	**100%**	**100**	**100%**	**200**	**100%**

وعلى صعيد جنس أرباب العوائل، كشفت النتائج أن نحو (71%) من مجموع أفراد العينة هم من الذكور، في مقابل نحو (29%) من العوائل التي تتولى النساء مسؤولية إعالتها وإدارة شؤونها.

أما على صعيد نازحي كل منطقة على حدة، فقد بلغت نسبة العوائل التي تعيلها نساء بين نازحي جرف النصر (25%)، فيما

ارتفعت بين نازحي عامرية الصمود إلى (33%). وهذا يعني أن ثلاثاً من بين كل عشر عوائل تعيلها نساء، وهو ما يرجح ارتفاع معدلات الفقر بينها، واتساع أعباء الإعالة، وازدياد مستويات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

جدول يوضح توزيع المبحوثين بحسب جنس رب العائلة

الجنس	نازحو جرف النصر	النسبة	نازحو عامرية الصمود	النسبة	المجموع	
					العدد	النسبة
انثى	25	%25	33	33%	58	29%
ذكر	75	%75	67	67%	142	71%
المجموع	**100**	**%100**	**100**	**100%**	**200**	**100%**

وعلى صعيد نوع العمل في منطقة الأصل، توضح معطيات الميدان أن (5.5%) فقط من مجموع وحدات العينة يمارسون عملاً منتظماً يرتبط بالقطاع الرسمي، العام أو الخاص، أو يحصلون على دخل بصورة منتظمة. وتوزعوا على النحو الآتي: (موظف في القطاع العام 2.5%، موظف في القطاع الخاص 2%، متقاعد 1%).

ويقابلهم نحو (94.5%) من مجموع وحدات العينة، إما يمارسون عملاً غير مضمون يتأثر بتقلبات السوق (كاسب 59%)، أو عاطلون عن العمل (8.5%)، أو ربات بيوت (27%). أي إن ما يزيد قليلاً على ثلث العينة، وبنسبة (35.5%)، عاطلون عن العمل وربات بيوت لا يعملن، وهم بالضرورة ليست لديهم مصادر دخل ويعانون من

الفقر والعوز. في حين يتلقى نحو (59%) أجوراً محدودة تجعلهم يعيشون في أوضاع هشة وهامشية.

جدول يوضح توزيع المبحوثين بحسب نوع العمل في منطقة الأصل

نوع العمل	نازحو جرف النصر	النسبة	نازحو عامرية الصمود	النسبة	المجموع	
					العدد	النسبة
كاسب (أعمال حرة)	65	65%	53	53%	118	59%
ربة بيت	23	23%	31	31%	54	27%
موظف مدني في القطاع العام	5	5%	0	0%	5	2,5%
عاطل عن العمل (أبحث عن عمل ولم أجد)	3	3%	14	14%	17	8,5%
موظف مدني في القطاع الخاص	2	2%	2	2%	4	2%
متقاعد	2	2%	0	0%	2	1%
المجموع	**100**	**100%**	**100**	**100%**	**200**	**100%**

أما على صعيد نوع العمل في منطقة النزوح، فتشير معطيات الميدان إلى أن (5.5%) فقط من مجموع وحدات العينة يمارسون عملاً منتظماً يرتبط بالقطاع الرسمي، العام أو الخاص، أو يحصلون على دخل بصورة منتظمة. وتوزعوا على النحو الآتي: (موظف في القطاع العام 3.5%، موظف في القطاع الخاص 1%، متقاعد 1%).

ويقابلهم نحو (94.5%) من مجموع وحدات العينة، إما يمارسون عملاً غير مضمون يتأثر بتقلبات السوق (كاسب 55.5%)، أو عاطلون عن العمل (12%)، أو ربات بيوت (27%). أي إن ما يزيد قليلاً على ثلث العينة، وبنسبة (39%)، عاطلون عن العمل وربات بيوت لا يعملن، وهم بالضرورة ليست لديهم مصادر دخل ويعانون من الفقر والعوز. في حين يتلقى نحو (56%) أجوراً محدودة تجعلهم يعيشون في أوضاع هشة وهامشية.

جدول يوضح توزيع المبحوثين بحسب نوع العمل في منطقة النزوح

نوع العمل خلال النزوح (حالياً)	نازحو جرف النصر	النسبة	نازحو عامرية الصمود	النسبة	المجموع	
					العدد	النسبة
كاسب (أعمال حرة)	62	%62	49	49%	111	55,5%
ربة بيت	24	%24	30	30%	54	27%
موظف مدني في القطاع العام	5	%5	2	2%	7	3,5%
عاطل عن العمل (أبحث عن عمل ولم أجد)	5	%5	19	19%	24	12%
موظف مدني في القطاع الخاص	2	%2	0	0%	2	1%
متقاعد	2	%2	0	0%	2	1%
المجموع	**100**	**100%**	**100**	**100%**	**200**	**100%**

تكشف إجابات نوع الملكية في منطقة الأصل (المنطقة النازح منها) عن مفارقات مثيرة للاهتمام على صعيد النتائج الإجمالية للعينة، إذ لم تزيد نسبة من يملكون عقاراً (طابو عقاري صرف 2% أو طابو زراعي صرف 45%) سوى (47%) من مجموع العينة. وعقد زراعي بنسبة (6,5%) من مجموع المبحوثين. أي أن النسبة التراكمية لمن يملكون عقاراً في منطقة الأصل (بغض النظر عن نوع الملكية) قد بلغوا (53,5%) من مجموع وحدات العينة، أي خمسة من بين كل عشرة عوائل من نازحي جرف النصر وعامرية الصمود يملكون عقاراً في منطقة الأصل.

قابلهم نحو (46,5%) من مجموع العينة ليس لديهم عقاراً مملوكاً في منطقة الأصل. تظهر تلك البيانات والنتائج مؤشراً مضافاً للمؤشرات التي تم عرضها فيما سبق، والتي تؤكد الفقر متعدد الأبعاد والهشاشة للفئة المستهدفة. كما تشير في جانب آخر إلى ترجيح اندماجهم في منطقة النزوح أو مكان بديل، فكلما قلت الروابط بمنطقة الأصل (ومنها عدم الملكية) زاد احتمال الاستقرار في مناطق أخرى.

جدول يوضح إجابات المبحوثين بشأن نوع الملكية في منطقة الأصل

نوع الملكية	نازحو جرف النصر	النسبة	نازحو عامرية الصمود	النسبة	المجموع	
					العدد	النسبة
ليس لدي ملك	49	%49	44	%44	93	46,5%
طابو زراعي صرف	46	%46	44	%44	90	45%
طابو عقاري صرف	2	%2	2	%2	4	2%
عقد زراعي	3	%3	10	%10	13	6,5%
المجموع	**100**	**%100**	**100**	**%100**	**200**	**100%**

وللتعرف على حالة المساكن في مناطق الأصل ومستوى الأضرار التي لحقت بها، صيغ هذا السؤال. وعلى المستوى الإجمالي، أظهرت النتائج أن (88%) من مجموع أفراد العينة أكدوا أنهم لا يعلمون ما آلت إليه حالة منازلهم في الوقت الحالي. في المقابل، أفاد نحو (12%) من مجموع المبحوثين بأن منازلهم في مناطق الأصل تعرضت لأضرار متفاوتة، توزعت بين الهدم الكلي (6.5%)، والهدم الجزئي (4.5%)، والحرق (1%). وتشير هذه النتائج إلى أن من أبرز معوقات العودة إلى مناطق الأصل، في حال تهيؤ الظروف الأمنية وزوال الأسباب الرئيسة للنزوح، الحاجة إلى توفير الدعم اللازم لإعادة إعمار المنازل المهدمة وإعادة تأهيل المنازل المتضررة والمحروقة.

جدول يوضح إجابات المبحوثين بشأن حالة السكن في منطقة الأصل

حالة السكن	نازحو جرف النصر	النسبة	نازحو عامرية الصمود	النسبة	المجموع	
					العدد	النسبة
لا اعلم ما حل به حالياً	83	83%	93	93%	176	88%
مهدم بالكامل	10	10%	3	3%	13	6,5%
مهدم جزئياً	6	6%	3	3%	9	4,5%
محروق	1	1%	1	1%	2	1%
المجموع	100	100%	100	100%	200	100%

وللكشف عن نوع مادة بناء السكن في منطقة الأصل، ومعرفة مستوى المعيشة من خلاله بوصفه مؤشراً لنمط الحياة، صيغ السؤال الحالي. وعلى نحو إجمالي، تظهر النتائج أن (67%) من مجموع وحدات العينة أكدوا أن منازلهم مبنية من مادة البلوك.

فيما أكد نحو (22.5%) من مجموع المبحوثين أن منازلهم شُيدت من مادتي الطابوق والأسمنت، في حين أشار (10.5%) إلى أن منازلهم بُنيت من مادة الحجر، مما يوضح أن ما يقرب من ربع العينة لديهم منازل ذات كلفة مالية أعلى، كونها شُيدت بالطابوق والأسمنت، في حين كان ما يزيد على ثلثي العينة يسكنون منازل مبنية من مادة البلوك، أي إن ما يقرب من ثلاثة أرباع وحدات الدراسة لديهم مرونة أعلى للاستقرار في منازل واطئة الكلفة.

جدول يوضح إجابات المبحوثين بشأن مادة بناء السكن في منطقة الأصل

مادة بناء السكن	نازحو جرف النصر	النسبة	نازحو عامرية الصمود	النسبة	المجموع	
					العدد	النسبة
البلوك	72	%72	62	%62	134	67%
الطابوق والإسمنت	21	%21	24	%24	45	22,5%
الحجر	7	%7	14	%14	21	10,5%
المجموع	100	%100	100	%100	200	100%

وللبحث في نوايا العودة والاستقرار، كشفت نتائج الدراسة عن رغبة جامحة لدى الغالبية العظمى من المبحوثين في العودة إلى منطقة الأصل، إذ ما زالت العودة إلى الديار تمثل حلماً لـ(99%) من المبحوثين. وقد جاءت الإجابات تعبيراً عن الحنين والارتباط العاطفي أكثر من كونها قراراً يهدف إلى معالجة ظروف النزوح.

جدول يوضح إجابات المبحوثين بشأن تفضيلاتهم للعودة إلى منطقة الأصل أو الاستقرار في مكان آخر

نوايا العودة او الاستقرار	نازحو جرف النصر	النسبة	نازحو عامرية الصمود	النسبة	المجموع	
					العدد	النسبة
الاستقرار في المنطقة الحالية	1	%1	2	%2	3	1,5%
العودة لمنطقة الأصل	99	%99	98	%98	197	98,5%
المجموع	100	100%	100	100%	200	100%

كما أظهرت معطيات الميدان بشأن احتياجات المبحوثين وأبرز المشكلات التي يواجهونها في منطقة النزوح ترتيباً لأهمية تلك الاحتياجات، إذ جاء في مقدمتها الماء والكهرباء والخدمات، وبنسبة (84%) من مجموع المبحوثين. فيما حل في المرتبة الثانية، وبفارق كبير جداً، توفير الغذاء، وبنسبة (10%) فقط من مجموع إجابات المبحوثين. وجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة توفير السكن الدائم، وبنسبة (6%).

جدول يوضح إجابات المبحوثين بشأن أبرز المشكلات والاحتياجات في منطقة النزوح

المشكلات والاحتياجات	نازحو جرف النصر	النسبة	نازحو عامرية الصمود	النسبة	المجموع	
					العدد	النسبة
ماء وكهرباء وخدمات	91	%91	77	%77	168	84%
غذاء	3	%3	16	%16	19	10%
السكن الدائم	6	%6	7	%7	13	6%
المجموع	**100**	**%100**	**100**	**%100**	**200**	**100%**

أما أسباب وموانع العودة إلى منطقة الأصل، فقد بينت إجابات المبحوثين أن سبباً رئيساً واحداً يحول دون ذلك، يتمثل في العمليات العسكرية ومنع القوات الأمنية الماسكة للأرض من عودتهم، وبنسبة (100%) من مجموع إجابات وحدات العينة.

جدول يوضح إجابات المبحوثين بشأن أبرز معوق أو تحدٍّ يمنعهم من العودة إلى منطقة الأصل

المعوقات	عدد العوائل	النسبة	
عمليات عسكرية وموافقات أمنية	200	100%	
المجموع	**200**	**100%**	

ولفهم نوع وطبيعة التسهيلات والمتطلبات التي، في حال توافرها، ستمكن النازحين من الاستقرار في منطقة النزوح أو في منطقة بديلة، صيغ السؤال الحالي. وقد أظهرت نتائج الميدان أن (70%) من مجموع المبحوثين يطالبون بتخصيص قطعة أرض للسكن، فيما أشار (21%) إلى ضرورة توفير سكن دائم. وأكد (3%) أهمية بناء دور واطئة الكلفة أو توفير سكن منخفض الكلفة. وبذلك، فإن (94%) من مجموع المبحوثين يؤكدون أن الاستقرار في منطقة النزوح يتطلب توفير أرض للسكن أو سكن مشيد.

ومن جانب آخر، وفي السياق ذاته، أشار (2%) إلى ضرورة توفير الماء والكهرباء والخدمات، فيما أشار (1%) إلى توفير دخل ثابت. وأكد (3%) من مجموع وحدات العينة أنهم لا يرغبون في الاستقرار. ومن هنا يتضح أن إجابات المبحوثين بشأن نوايا العودة إلى منطقة الأصل كانت تعبر عن حلم وحنين إلى منطقة الأصل أكثر من كونها قراراً.

جدول يوضح إجابات المبحوثين بشأن أبرز ثلاث تسهيلات أو متطلبات (في حال توفرها) تمكنهم من الاستقرار في المنطقة الحالية أو منطقة بديلة

المتطلبات والتسهيلات	نازحو جرف النصر	النسبة	نازحو عامرية الصمود	النسبة	المجموع	
					العدد	النسبة
قطعة أرض	82	%82	58	%58	140	70%
دخل ثابت	2	%2	0	0%	2	1%
بناء دور واطئة الكلفة أو سكن منخفض التكلفة	4	%4	2	2%	6	3%
سكن دائم	5	%5	38	%38	43	21%
لا أرغب بالاستقرار	5	%5	1	1%	6	3%
كهرباء خدمات	2	%2	1	1%	3	2%
المجموع	100	%100	100	%100	200	100%

التوصيات والمقترحات

1. موافقة دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم على تشكيل لجنة خاصة تُسمى: (لجنة الحلول المستدامة لنازحي عشوائيات بزيبز)، تضم في عضويتها ممثلين عن: (مجلس محافظة الأنبار، وقضاء عامرية الصمود، ومجلس محافظة بابل، وناحية جرف النصر، وفرع وزارة الهجرة والمهجرين في محافظة الأنبار، وفرع وزارة الهجرة والمهجرين في محافظة بابل، وجهاز الأمن الوطني، وهيئة الحشد الشعبي، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ولجنة المصالحة الوطنية والمساءلة في مجلس النواب العراقي، ولجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية في مكتب رئيس مجلس الوزراء، والمؤسسات العراقية المعنية بإزالة الألغام). وتتولى اللجنة المهام الآتية:

أ- التدقيق الأمني، وحسم ملفات المطلوبين للقضاء من بين عوائل النازحين الذين توجد بحقهم مؤشرات أمنية، مع تأكيد براءة غير المطلوبين منهم بموجب كتب أو مواقف رسمية صادرة عن الجهات المختصة.

ب- فتح ملفات دراسة حالة لكل عائلة نازحة في عشوائيات بزيبز، للكشف عن نواياها ورغبتها في: (العودة إلى منطقة الأصل، أو الاستقرار في منطقة النزوح، أو

الاستقرار في منطقة بديلة)، مع توقيعها على إقرار يتضمن اختيارها الطوعي لأحد هذه الخيارات الثلاثة. كما تتولى اللجنة حصر العوائل التي تمتلك أملاكاً في مناطق الأصل، والمنازل المفخخة أو المهدمة أو المغتصبة، فضلاً عن حصر من لديهم نزاعات عشائرية، أو مطالبات بالديات، أو حالات ثأر في مناطق الأصل.

ج- دراسة إمكانية إنشاء مجمع سكني واطئ الكلفة في محافظة الأنبار لإسكان النازحين الراغبين في الاستقرار فيها، يُخصص لنازحي جرف النصر وعامرية الصمود المقيمين في مجمعات بزيبز، على أن يحمل اسم (مجمع أبناء العراق)، مع رفع التوصيات إلى مجلس الوزراء بشأن تخصيص الأرض، وتحديد متطلبات تنفيذ المشروع، والعوائل المشمولة به.

د- أن تقترح اللجنة مجموعةً من التوصيات التي من شأنها تيسير إجراءات عودة العوائل إلى مناطقها الأصلية أو استقرارها في أماكن بديلة، وأن ترفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء لإقرارها، وتوجيه الجهات المعنية بتنفيذها، وتوفير التخصيصات المالية اللازمة لذلك.

2. موافقة دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم على شمول العوائل العائدة أو المستقرة من نازحي عشوائيات بزيبز بالمنحة المالية المخصصة لعودة النازحين واستقرارهم، والبالغة أربعة ملايين دينار عراقي، وشمولهم بالسلع المعمرة، على أن يُموَّل

تنفيذ البرنامج من مخصصات مالية خاصة يُقرُّها مجلس الوزراء، وتُخصِّصها وزارة المالية لصالح وزارة الهجرة والمهجرين، مع شمول جميع العوائل المسجلة عند النزوح الأول، والعوائل التي انشطرت خلال فترة النزوح.

3. أن تُوجِّه وزارة الصحة/ مديرية صحة الأنبار بإرسال فرقٍ ميدانية لمكافحة الحشرات والزواحف، وفي مقدمتها العقارب والأفاعي، المنتشرة في منطقة بزيبز وتجمعات النازحين، حفاظاً على سلامتهم.

4. أن تُوجِّه وزارة الصحة/ مديرية صحة الأنبار/ المركز الصحي في منطقة بزيبز بشمول العوائل النازحة في المنطقة بالرعاية الصحية والطبية، مع الأخذ في الحسبان زيادة الحصة الدوائية والمستلزمات الطبية المخصصة للمركز، بما يستوعب أعداد النازحين ويُمكِّنه من تقديم الخدمات الصحية لهم.

5. أن يعمل مجلس محافظة الأنبار، بالتنسيق والتعاون مع مديرية ماء الأنبار، على دعم مركز ماء عامرية الصمود، والتوجيه بمعالجة أزمة المياه في منطقة بزيبز، ولا سيما في تجمعات النازحين، وتوفير البدائل اللازمة لضمان إيصال المياه الصالحة للاستهلاك البشري بكمياتٍ تلبي احتياجات النازحين في تلك المناطق، مع الأخذ في الحسبان دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة.

6. وفقاً لكتاب قائممقامية قضاء عامرية الصمود المرقم (27/6860) في 5/5/2025، المتضمن طلب دعم وزارة الهجرة والمهجرين في تقديم المساعدات الإغاثية والخدمية، وصيانة محطات المياه، وتجهيز النازحين في مجمعات بزيبز بالمياه الصالحة للشرب، مما يتطلب موافقة معالي وزير الهجرة والمهجرين المحترم على مخاطبة قائممقامية قضاء عامرية الصمود لإضافة ممثل مكتب الوزارة في المنطقة إلى عضوية اللجنة المُشكَّلة بموجب الأمر الإداري المرقم (9/2933) في 11/7/2024.

7. أن يعمل مجلس محافظة الأنبار، بالتنسيق والتعاون مع مديرية كهرباء الأنبار، على دعم فرع كهرباء قضاء عامرية الصمود لمعالجة مشكلات الكهرباء في منطقة بزيبز، ولا سيما في تجمعات النازحين، وتوفير البدائل اللازمة لضمان إيصال الكهرباء إلى النازحين في المنطقة.

8. أن يعمل مجلس محافظة الأنبار، بالتنسيق والتعاون مع مديرية تربية الأنبار، على دعم المدرسة الكرفانية في منطقة بزيبز، المخصصة لتجمعات النازحين، من خلال توفير الكوادر التعليمية، والمستلزمات الدراسية، والأثاث، والأجهزة الكهربائية اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ من أبناء النازحين، وضمان انتظامهم في التعليم وعدم تسرُّبهم من الدراسة.

9. موافقة معالي وزير الهجرة والمهجرين على استمرار دائرة شؤون الفروع في شمول النازحين في منطقة بزيبز بالمساعدات الإغاثية (الغذائية، والمنزلية، والصحية، والمدرسية، والملابس، والأغطية، والأفرشة)، بحسب توافرها، مع منحهم الأولوية وفقاً للمواسم والحاجة الفعلية، وتوفير التمويل اللازم لذلك.

10. أن تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، من خلال برنامج دعم النازحين بالمشاريع المدرة للدخل والقروض الميسرة، وبالتنسيق مع مديريتها في محافظة الأنبار، على إرسال فرق ميدانية جوالة إلى تجمعات النازحين في منطقة بزيبز لتسجيلهم لغرض الشمول بشكل مباشر، واستثنائهم من شروط ومتطلبات التسجيل الإلكتروني، على أن يُشمل فردٌ واحد من كل عائلة، وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين لتدقيق الأسماء وتوثيق الشمول، وأن يحظى هذا الملف باهتمام خاص، مع استثناء المعنيين من بعض الضوابط، نظراً لارتفاع مستويات البطالة والفقر والهشاشة بين النازحين في منطقة بزيبز.

11. أن تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ هيئة الحماية الاجتماعية، بالتعاون مع مديريتها في محافظة الأنبار، على إرسال فرق ميدانية جوالة إلى تجمعات النازحين في منطقة بزيبز، لتسجيل المستحقين منهم ضمن شبكة الحماية الاجتماعية لمختلف الفئات، ومنها: (الأرامل، والمطلقات،

وذوو الاحتياجات الخاصة، وزوجات المحكومين، والعازبات، والمهجورات، وغير المتزوجات، وكبار السن، وذوو الأمراض المزمنة، وذوو الإعاقة، والعاطلون عن العمل، والمعالون، والأيتام، وغيرها). على أن يؤخذ في الحسبان توعيتهم بآليات الشمول وشروطه، نظراً إلى أن غالبيتهم يعانون من الفقر وانخفاض أو انعدام المستوى التعليمي.

12. أن تعمل وزارة الهجرة والمهجرين على تبني التوصيات أعلاه، ورفعها إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء لاستحصال موافقته، وتعميمها على الجهات المعنية بالتنفيذ، كلٌّ حسب اختصاصه، فضلاً عن دوائر الوزارة المعنية.

قائمة المصادر

1. منظمة الهجرة الدولية IOM))، مجموعة العمل الفنية من أجل الحلول الدائمة، **الحلول الدائمة في العراق: النشرة الإخبارية**، آذار،2023.
2. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **بزيبز**، آخر تحديث للنشر 16 يونيو 2024، شوهد بتاريخ 0/1/2025، وعلى الرابط الإلكتروني:
https://:ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B2%D9%8A%D8%A8%D8%B2
3. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **جسر بزيبز**، جسر عائم يربط الأنبار ببغداد، شوهد بتاريخ 13/1/2025، وعلى الرابط الإلكتروني:
https://:ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%B3%D8%B1_%D8%A8%D8%B2%D9%8A%D8%A8%D8%B2
4. أحمد الدليمي، **بزيبز: قرية أنباريه تكاتف أبناؤها دعماً للنازحين ورفضاً للإرهاب**، نشر بتأريخ 6/4/2022، شوهد بتأريخ 3/5/2025، على الرابط الإلكتروني:
https//:ina.iq/ar/reports.--157674/html
5. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، **مفوضية اللاجئين توفر المأوى للعراقيين المهجرين جراء الصراع في الانبار**، آخر تحديث للنشر 21 أكتوبر2015، شوهد بتاريخ

13/1/2025، وعلى الرابط الإلكتروني:https://www.-un
5628bf0e6/ar/org.hcr

6. موقع المعرفة، **بزيبز**، آخر تحديث للنشر بتاريخ 17 ديسمبر 2024، شوهد بتاريخ 10/1/2025، وعلى الرابط الإلكتروني:
https://www.marefa.org/%D9%85%D8%AE%D9%85%D8%A8%D8%B2%D9%8A_%D9%85%D8%A8%D8%B2%D9%8A%D8%A8%D8%B2

7. عامر عباس زغير- مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة، **تقرير عن النازحين في عشوائيات بزيبز**، مرفوع لمعالي وزير الهجرة، 2025.

8. ماثيو هيمسلي، **كيف عاش النازحون داخلياً في العراق وسوريا واليمن؟ تجربة الوصول إلى الخدمات والمساعدات أثناء النزوح**، المجلس الدنماركي للاجئين- الشرق الأوسط، منظمة AFS اليمن، منظمة حواء، منظمة ميرسلان، مؤسسة آفاق شبابية، 2024.

9. المنظمة الدولية للهجرة في العراق، **وصول النازحين في العراق إلى الحلول الدائمة: ست سنوات من النزوح**، 2021.

10. المنظمة الدولية للهجرة- العراق، **النزوح الداخلي في العراق: معوقات الاندماج**، 2013.

11. معهد بروكنجز، **إطار عمل الحلول الدائمة للنازحين داخلياً**، جامعة بيرن حول النزوح الداخلي، نيسان 2010، على الرابط الإلكتروني: https://docs.unocha.org/sites/dms/

DocumentsIASC%20Framework%20DS%for%20IDPs.pd

12. United Nations, General Assembly, Report of the Representative of the Secretary-General on the human rights of internally displaced persons, Walter Kälin: Framework on Solutions for Internally Displaced Persons A/HRC/13/21/Add.4, (9 February 2010).

13. د. مارا ريفكين وآخرون، **إعادة دمج العراقيين العائدين إلى ديارهم بعد النزاح دروس من التباين بين أربع مجتمعات**، بغداد- مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2025.

(صور مع مجتمع الدراسة في محل الإقامة)

برعاية وزير الهجرة والمهجرين
السيدة (ايفان نائق جابرو) المحترمة

برعاية وزير الهجرة والمهجرين
السيدة (ايفان نائق جابرو) المحترمة

وزارة
الهجرة والمهجرين
دائرة شؤون الفروع / فرع الأنبار
مكتب بزيبز

يؤشر عالمياً إن الحلول الدائمة لحالة النزوح تتمثل في العودة الطوعية لمنطقة الأصل، أو الاستقرار الطوعي في منطقة النزوح، أو الاستقرار الطوعي في منطقة ثالثة، والذي يسمى أيضاً أعادة التوطين والإندماج. تحقق أيٌ منها يمثل إنهاء لحالة النزوح ونزع صفة النزوح عن السكان، لكن بشرط انتفاء الحاجة لحماية ما ناتجة عن النزوح، وأن يتمتع النازحين بحقوقهم من دون تمييز بسبب نزوحهم. وفي السياق العراقي، وصف المستشار الدولي الخاص المعني بالحلول الدائمة في العراق، إن العراق من البلدان الستة عشر التي تتوفر فيها الظروف اللازمة للحث على إيجاد حلول تقودها الحكومات وظروف التنمية، مما يستدعي إعادة توجية النهج وإستثمار الجهود لصالحها. فبعد عودة نحو (خمسة ملايين) نازح في عموم محافظات البلاد على مدى السنوات العشرة الماضية، ينبغي أن تتحول الآن كل الجهود نحو التركيز على "حلول الميل الأخير" لمشكلة النزوح المطول لما تبقى من الحالات.

علمياً ومنهجياً، يتطلب تحقيق ذلك العمل على دراسة حالة كل منطقة بذاتها، ومشاركة النازحين أنفسهم في توليد وتقبل الحلول، ناهيك عن أهمية دور الحكومات المحلية والمجتمعات المضيفة في مناطق (الأصل، النزوح، البديلة) في الإستقرار وإعادة الاندماج، فضلاً عن دور المؤسسات القطاعية والمنظمات الدولية السائدة والشريكة لتنسيق الجهودة وتكامل الأدوار.

وفقاً لما تقدم، تمثل الدراسة الحالية محاولة جادة للتعرف على نوايا النازحين في العودة لمنطقة الأصل أو الإستقرار في منطقة النزوح أو الاستقرار في منطقة أخرى بديلة. وللخوص في تحديد أبرز المتطلبات والإحتياجات الضرورية لتحقيق ذلك، فضلاً عن تحديد أبرز المعوقات والمشكلات التي تحول من دون صناعة الحلول الدائمة. كما تركز على التعرف على أهم المتطلبات الآنية لتسيير الحياة وتوفير سبل العيش في منطقة النزوح.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org